المشاركة السياسية لحاملي شهادات التعليم العالي

–جهة درعة تافيلالت نموذجا–

The Political Participation of Holders of Higher Education Degrees: A Case Study of the Drâa-Tafilalet Region

Ismail moumen إسماعيل مومن

باحث في الحقوق،

إطار بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية

ملخص:

تتأسس المشاركة السياسية على المواطن نفسه بحكم مستوى وعيه وثقافته السياسية ورغبته وإرادته في التأثير في القرار السياسي أو صناعته، وكذلك لمدى اكتسابه لتجارب في الميدان، ونظرا لكون شرط الكفاءة يعتبر عنصرا أساسيا في الترشح لجميع المناصب التمثيلية والعمومية، وعاملا هاما للمشاركة الواعية بالمشاكل التنموية من طرف فئة قادرة على التكون والتكوين بما يتلاءم وحاجيات المواطنين، فقد تم القيام بدراسة نظرية حول المشاركة السياسية لحاملي الشهادات العليا بجهة درعة تافيلالت، قصد الإجابة على جوهر إشكالية محورية تتعلق بمدى مساهمة العوامل السياسية والقانونية في المشاركة السياسية لحاملي شهادات التعليم العالي.

الكلمات المفاتيح: المشاركة السياسية، شرط الكفاءة، حاملي الشهادات العليا، جهة درعة تافيلالت.

Abstract

Political participation is based on the citizen's awareness, political culture, and willingness to influence decision-making. Since competence is a key requirement for holding representative and public positions, and an essential factor for meaningful engagement in development issues, a theoretical study was conducted on the political participation of higher education graduates in the Draa-Tafilalet region. The study aims to determine how political and legal factors affect their level of participation.

Keywords: Political participation, competence requirement, holders of higher education degrees, Draa-Tafilalet region

مقدمة

يعتبر موضوع المشاركة السياسية موضوعا ذو راهنية سياسية وتشريعية واجتماعية، وغنى فكري ونظري متشعب ومتميز، بحيث يمكن التطرق له من زوايا متعددة ومقاربات مختلفة، وذلك حسب وجهة وطريقة تناولها بالبحث والدراسة.

وقد عرف مفهوم المشاركة السياسية تطورا منذ مطلع القرن التاسع عشر والذي تزامن مع ظهور الدولة والديمقراطية كحكم الشعب للشعب بالشعب، وهو الأمر الذي جعل المواطن في صلب الاهتمام بالمجال العام ليتطور مجال المشاركة السياسية مع ظهور الأحزاب والنقابات ومجموعات الضغط، ويصبح ذو راهنية قصوى بالنسبة للمجتمعات التي تسير في اتجاه ترسيخ الديمقراطية او التي ترنوا نحو تحقيق انتقال ديمقراطي.

وتتأسس المشاركة السياسية على المواطن نفسه بحكم مستوى وعيه و ثقافته السياسية و رغبته و إرادته في التأثير في القرار السياسي أو صناعته وكذلك لمدى اكتسابه لتجارب في الميدان، مما يجعل من المشاركة السياسية محط اهتمام علماء الاجتماع السياسي وفقهاء السياسة، وذلك قصد جعل المواطن في صلب الديمقراطية، وبالتالي تحقيق الشرعية لأنظمة الحكم، مما يعزز الاستقرار السياسي وكذلك استدامة الأنظمة السياسية، و هي في نفس الوقت الحل الأمثل للحفاظ على حقوق المواطنين وخلق تدافع سياسي وتنموي قادر على الاستجابة للدوافع الحقيقية لهذه المشاركة.

والتطرق للمشاركة السياسية لحاملي الشهادات العليا بجهة درعة تافيلالت، ينطلق من كون شرط الكفاءة يعتبر عنصرا أساسي في الترشح لجميع المناصب التمثيلية والعمومية، وعاملا هاما للمشاركة الواعية بالمشاكل التنموية من طرف فئة قادرة على التكون والتكوين بما يتلاءم وحاجيات المواطنين، وهو ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية الجوهرية لهذا الموضوع والمتمثلة في أي حد تساهم العوامل السياسية والقانونية في المشاركة السياسية لحاملي شهادات التعليم العالي من خلال نموذج درعة تافيلالت؟

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد على كل من المنهج التاريخي والمنهج الوظيفي والمنهج الوصفي ومنهاج تحليل المضمون، وسنحاول الوقوف، من خلال نتائج الدراسة الميدانية المنجزة في هذا الصدد، على وصف المشاركة السياسية لحاملي شهادات التعليم العالي خلال الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021. والعوامل المؤثرة عليها ووظائف الأحزاب في تعزيزها أو نبذها، وذلك من خلال مبحثين نخصص أولاهما للإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية، في حين نستعرض في المبحث الثاني الدراسة المنجزة بشأن المشاركة السياسية لحاملي شهادات التعليم العالي بجهة درعة تافيلالت ونتائجها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية من المواضيع التي باتت تشغل اهتمام الفاعل السياسي والباحث السياسي والمواطن العادي، خاصة وأنها ليست فعلا ماديا فقط، بل قيم وعواطف وشعور بالانتماء وإرادة في التعبير وإحساس من المشارك بأنه جزء من الوطن وأن المشاركة السياسية حق من حقوقه السياسية، وقد تعدد الفقه في تحديد مفهوم المشاركة السياسية وذلك حسب زاوية مقاربته كما أن طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة تلعب دورا هاما في تحديد أشكالها وآلياتها (مطلب أول)، دون إغفال التأثير الذي تتحكم به مجموعة من العوامل (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية وآلياتها

إن البحث في موضوع المشاركة السياسية يقتضي منا بداية التطرق لمفهومها (فقرة أولى) ولأشكالها وآلياتها (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: مفهوم المشاركة السياسية

عرف الأستاذ صموئيل هنتنجتون المشاركة السياسية بأنها " النشاط الذي يقوم به مواطنون معنيون، بقصد التأثير على عملية صنع القرار السياسي"، كما عرفها الأستاذ أحمد حضراني بأنها "حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من حلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة"[1].

وفي نفس السياق اعتبر **فليب برو** المشاركة السياسية أنها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون و تكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية" وإضفاء طابع المشروعية على النظام السياسي الذي اختارته الجماعة- الفرد تبعا لذلك[2]،وأما **كارول باتمان** فيرى أن المشاركة السياسية مرتبطة بالديمقراطية بشكل واسع، وذلك على اعتبار أن الديمقراطية تقوم على تمكين الجمهور من المشاركة في العملية الاتصالية و في العملية السياسية أي إمكانية مناقشة القضايا السياسية العامة و تحليلها [3].

وعرفت المشاركة السياسية تطورا هاما بتطور المجتمعات، فبعدما كان في السابق كل خروج عن الجماعة يعتبر تمردا، عرف عصرنا الحالي تطور أنشطة الاحتجاج من مقاطعة وتظاهرات تنتشر على نقاط واسع، دون نسيان الدور الذي أصبح يلعبه اليوم الإعلام الرقمي مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وسرعة نشر المعلومات والأنشطة، مما شكل آلية مهمة وفعالة في التأثير على المسؤولين والفاعلين لاتخاذ قرارات سياسية، هذا دون أن نغفل دور الإعلام الرقمي في تنظيم وتسيير أنشطة احتجاجية دون الحاجة للخروج للشارع.

وتعريف المشاركة السياسية يجب أن يشمل كل فعل له ارتباط بمصلحة سياسية، يهدف للتأثير على القرار السياسي كيفما كان نسقه السياسي داخليا أو خارجيا، وبعبارة أخرى يمكن القول أن المشاركة السياسية هي "تلك العملية التي يكون للفرد فيها دور في الحياة السياسية من خلال القيام بفعل آو الامتناع عنه، بالإيجاب او بالسلب قصد تحقيق أهداف مختلفة على أن تكون الفرصة متاحة لكل مواطن بأن يساهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وأن يكون اشتراكه ان في تلك المجهودات على أساس الحوافز الذاتية و العمل التطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف و المشكلات المشتركة لمجتمعه."[4]

---

[1]- أحمد حضراني، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية، الطبعة الرابعة 2019.

[2]- علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1998 ص 301.

[3] سلامة بوشامة، المشاركة السياسية بالأقاليم الجنوبية دراسة في العوامل المؤثرة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، السنة الجامعية 2020- 2021، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، الصفحة 35.

[4]- سلامة بوشامة، المشاركة السياسية بالأقاليم الجنوبية دراسة في العوامل المؤثرة، ص 37.

وتكتسي المشاركة السياسية أهمية كبيرة في الأنظمة السياسية المعاصرة، وذلك لكونها أصبحت معيارا للوحدة الوطنية وتوسيع دائرة المواطنة عبر التوزيع العادل للثروات وترسيخ حقوق المساواة والعدل داخل المجتمع، وتتجلى أهميتها أكثر في إعطاء الشرعية للنظام الحاكم، وتسهيل مهمة الانتقال السلمي والسلس للسلطة، وتجويد عمل الحكومات، والمساهمة في استقرار الشعوب، إضافة إلى المساهمة في التنمية الوطنية و المحلية عبر المساهمة في صناعة و إقرار السياسات العمومية و التأثير في اتخاذ القرارات، وهو ما يشكل معيارا للديمقراطيات الحديثة، و بالتالي تصنيفها إلى متقدمة آو تقليدية[1].

استنادا لما سبق، يتبين لنا أن المشاركة السياسية تتميز بمجموعة من الخصائص التي تعتبر جزءا أساسيا من مدلوله، والمتمثلة فيما يلي:

- المشاركة السياسية تعتبر وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، وذلك اعتبارا لكون الهدف الأسمى للمشاركة السياسية هو التأثير على القرارات السياسية وشرعنة الأنظمة وتنزيل مبدأ الديمقراطية؛
- تحتاج المشاركة السياسية لضمانات و إجراءات تكفل ممارستها ممارسة حقة، اعتبارا لخاصية التطوع الإرادي للفرد أو المواطن في مشاركته السياسية التي تجعل هذه الأخيرة خاصية تخلو من كل أنواع الضغط أو التوجيه الذي يمكن للسلطات أن تقوم به سواء بالضغط أو التوجيه أو حتى إفراغها من محتواها[2]؛
- إذا كانت المشاركة السياسية مرتبطة بمستوى الوعي والثقافة السياسيين للفرد داخل المجتمع، والذي يحكمه نسق اجتماعي وفكري وسياسي يختلف باختلاف الزمان والمكان، فإن المشاركة السياسية لا تتم سوى عبر قنوات رسمية وغير رسمية في إطار بيئة تتسم بالحرية والديمقراطية.

وفي نفس السياق اعتبر وينر WEINER أن المشاركة السياسية تتسم بكونها سلوك إيجابي وواقعي، حيث أنها تهدف لانتزاع الأفراد من فكر المواجهة والعنف إلى فكر التأثير والمشاركة في صنع القرار السياسي بل والمساهمة في وضع أسس ولبنات الديمقراطية، وبذلك فهي تشكل صلة الوصل الاجتماعية بين المواطنين وصناع القرار، وبين الحاكمين والمحكومين.

كما تتميز المشاركة السياسية بكونها سلوكا مكتسبا من العلاقات التي تربط المواطن بمجتمعه والتي تجعله نتيجة لذلك، فاعلا حقيقيا في التنمية انطلاقا من روح المسؤولية والمواطنة، إضافة إلى كونها عملية اجتماعية شاملة تدفع المواطن الى الانخراط الفعلي في تسيير وتدبير الملفات، إلى جانب التأثير و التوجيه والمساهمة بالتنفيذ و التخطيط و التقييم حسب طبيعة ومستوى انخراطه السياسي، وهو ما يعتبر في حد ذاته نوعا من أنواع المشاركة السياسية التي أقرتها الديمقراطية عبر مختلف مستويات المشاركة السياسية سواء كانت محلية، جهوية، أو وطنية، وسواء كانت رسمية أو غير رسمية.[3]

---

[1] الدكتور ماجد محيي آل غزاي، المشاركة السياسية الاليات والعوامل المؤثرة، دراسة نظرية، دار الرياحين للنشر والتوزيع، طبعة 2019، الصفحة 30.

[2] الدكتور دريس نبيل، المشاركة السياسية بين النظرية والتطبيق، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2017، الصفحة 68.

[3] عبد الله الأحرش، سؤال المشاركة السياسية بالمغرب بين الوثيقة الدستورية والعملية الانتخابية، الاستحقاقات التشريعية 2007 و2011 و2016 نموذجا، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، السنة الجامعية 2020-2021، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، ص 13.

وتتمايز دوافع المشاركة السياسية بين دوافع عامة و دوافع خاصة، فأما العامة فهي ترتبط بشعور الفرد بكون المشاركة واجب و التزام إزاء المجتمع أملا في تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتنمية، وأما الخاصة فهي تعتبر أنجع وسيلة للحفاظ على المصالح الخاصة وذلك عبر خلق تفاعل بين السياسات العمومية والمتطلبات الحقيقية للأفراد والجماعات[1].

وتختلف مستويات المشاركة السياسية باختلاف درجة وعي المواطن وثقافته وتأثير المحيط عليه، وكذا حسب طبيعة الأنظمة السياسية ومدى إرساء الآليات الديمقراطية بها، والسياق الزمني الذي يختلف ويتطور إيجابا وسلبا مع مطالب المواطنين، وعموما تنقسم المشاركة السياسية إلى أربع مستويات وهي:

- المستوى الأول: ويعتبر أعلى وأرفع مستوى للمشاركة السياسية، حيث يتكون من النخب السياسية والمدنية، التي تتوفر فيها شروط الجاه أو السلطة أو النفوذ مع القدرة على التأثير، وتتضح هذه المشاركة من خلال العضوية في العمل السياسي عبر إحدى قنواته، أو المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية وحضور الاجتماعات السياسية مع دعم الهيئات السياسية التي تنتمي لها هذه النخبة؛
- المستوى الثاني: ويضم المواطنين الذين يرتبطون بالمجال السياسي عبر عمليات التصويت وتتبع المستجدات السياسية، وغالبا ما يتشكلون من مختلف الشرائح الاجتماعية لا سيما منها المتوسطة من الجانب الاقتصادي، مع إمكانيات علمية متنوعة بين المستوى الثقافي العالي والغير متمدرس؛
- المستوى الثالث: وهو يضم الهامشيون في المشاركة السياسية، حيث يرتبط عملهم بالموسمية حسب الاستحقاقات الانتخابية، ولا يشاركون في حالة المس بمصالحهم الخاصة، وأساسا قوتهم اليومي، وهؤلاء الهامشيون لا يخصصون وقتا خاصا للسياسة ولا اعتمادات مالية أو معنوية كيفما كانت، كما أن مستوى وعيهم السياسي يرتبط بشكل وثيق بمصالحهم الخاصة أو ما يمكن الاستفادة منه خلال كل استحقاق آو أزمة سياسية؛
- المستوى الرابع: وهو يشمل فئة المتطرفين السياسيين الذي يشتغلون وفق أجندة لا تتوافق مع ما هو منصوص عليه قانونا، أو يميلون لنزعة العنف بسبب حقدها على المجتمع، كما يشمل هذا المستوى المواطنين الذين يواجهون السياسات العمومية باللامبالاة ولا يتفاعلون بتاتا مع كل ما له علاقة بالمجال السياسي داخل البلد أو خارجه.

الفقرة الثانية: أشكال المشاركة السياسية وآلياتها

تتنوع آليات المشاركة السياسية حسب شكلها الذي نميز في إطاره بين المشاركة السياسية التقليدية والغير التقليدية، والمشاركة السياسية الايجابية والسلبية، والرمزية والنشطة، والرسمية والظرفية، والقانونية والغير قانونية، والرسمية والغير الرسمية، والمؤسساتية والغير مؤسساتية.

[1] مولاي حميد ادريسي، المشاركة السياسية في لدان المغرب العربي رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، السنة الجامعية 1995-1996، 33.
عبد الله الأحرش، مرجع سابق، ص 16.

ففيما يخص المشاركة السياسية التقليدية والغير تقليدية [1]، فتتمظهر أولاهما في المشاركة وفقا بما هو متاح أو مسموح به قانونا، ومثالها المشاركة في عملية التصويت باعتباره إلية لترجمة الديمقراطية، لاختيار ممثلي الأمة سواء على المستوى الوطن أو المحلي، وكذلك المشاركة في الاجتماعات السياسية [2]، في حين الشكل الثاني فهو ينحو نحو السلبية والممارسة غير القانونية، ومن أمثلته الإضرابات والتظاهرات وحالات التمرد والعصيان و الاغتيالات و الثورات، وهي أنماط تحرم الفئات الممارسة لها من إيصال صوتها للقيادات السياسية [3].

وأما فيما يخص المشاركة الإيجابية فهي تتوزع بين تقلد المناصب السياسية والعضوية النشطة والعادية الى المشاركة في الاجتماعات السياسية وانتهاء بالاهتمام بالشأن السياسي، أما المشاركة السلبية من فتتجلى في اللامبالاة و الشك السياسي و الاحتجاج والإضرابات و التمردات والثورات[4].

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية المؤسساتية والرسمية فهي تلك المشاركة السياسية التي تتم عبر المؤسسات الرسمية من وزراء وموظفون سامون وأعوان تنفيذيون وكل المنخرطين في النظام السياسي، وذلك خلافا للمشاركة غير الرسمية.

ومن أبرز آليات المشاركة السياسية، نجد التصويت، المناقشات السياسية، المشاركة في التجمعات السياسية، الانخراط الحزبي، وتقلد المناصب السياسية أو العمل على ذلك، كما أعطى الباحث **Milbarth** تصنيفا لآليات المشاركة السياسية وذلك وفق 3 مستويات، حيث يضم المستوى الأول أنشطة النضال السياسي وتتمثل آلياته في تولي المناصب والترشيح للمناصب السياسية، والدعوة لدعم مالية الحزب، وحضور الاجتماعات الاستراتيجية للحزب، إضافة إلى الانضمام للحزب والمشاركة في أشطته والمساهمة بالوقت في الحملة الانتخابية.

أما المستوى الثاني فيتعلق بالأنشطة الانتقالية ومن آلياتها الاشتراك في اجتماعات الحزب، والتبرع بالمال للحزب والاتصال بالمسؤولين أو القادة السياسيين، في حين أن المستوى الثالث فيقوم على أنشطة المتفرجين الذين يمارسون المشاركة السياسية من خلال التأثير في القرار الانتخابي للآخرين والنقاش السياسي والتصويت في الانتخابات، إضافة إلى التعرض لمنبهات سياسية.

وفي ذات السياق قسم **Maurice Duverger** المشاركين السياسيين إلى مناضل دائم، ومنخرط ومتعاطف وناخب، كما قام الباحث "**ناي نومن** " بتقديم توجه اخر يميز في إطاره المشاركة السياسية بين حدودها الدنيا والقصوى، حيث يأتي على رأس الترتيب تقلد المنصب السياسي، ثم السعي لشغل منصب سياسي او اداري، ثم العضوية النشطة في تنظيم سياسي، وبعدها العضوية العادية في تنظيم سياسي، ثم العضوية النشطة في شبه تنظيم سياسي، ثم العضوية العادية في شبه تنظيم سياسي،

[1] – عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995 ص 83– 86.

[2] – دريس نبيل المشاركة السياسية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 85.

[3] رضوان قطبي، التواصل السياسي للأحزاب المغربية عبر الانترنيت ومدى تأثيره على المشاركة السياسية للشباب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون والاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية السويسي، جامعة محمد الخامس، السنة الجامعية 2019–2020.

[4] سلامة بوشامة، المشاركة السياسية بالأقاليم الجنوبية دراسة في العوامل المؤثرة، مرجع سابق، الصفحة 48.

فالمشاركة في الاجتماعات السياسية العامة ثم المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية، وأخيرا الاهتمام العام بالأمور السياسية والتصويت.

وتمارس المشاركة السياسية عبر عدة قنوات تتمثل أساسا في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام التقليدية وهي تدخل زمرة القنوات التقليدية، إضافة إلى الآليات الرقمية الحديثة. فبالنسبة للأحزاب السياسية ويقصد بها مجموعة من الأفراد المنظمة والقادرة على التعبير على مطالبها وتقديم مجموعة من الاقتراحات حول السياسيات الحكومية من خلال ممارسة نشاط سياسي يروم الوصول إلى السلطة وممارستها، فهي تلعب وظائف متعددة في المشاركة السياسية وتتأثر بقيم النخب الحاكمة لطبيعة النظام الحزبي، وقيم المجتمع نفسه إزاء المشاركة السياسية، وقيم الحزب نفسه وقدرته على استقطاب واستيعاب الأجيال وجعلها مشاركة وفاعلة سياسيا.[1]

وإلى جانب الأحزاب نجد هيئات المجتمع المدني، [2]المتمثلة في النقابات، ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان، وجماعات حماية المستهلكين و المنظمات ذات القضية الواحدة كجماعات البيئة[3]، والتي تلعب دورا هاما في المشاركة السياسية من خلال ممارسة التأثير والضغط على صناع القرارات وعلى السياسات العمومية.

وتتميز مختلف الكيانات المشكلة للمجتمع المدني بعناصر مشتركة تجمعها لعل أهمها ما يلي:

- العنصر الاختياري في الانضمام لهيئات المجتمع المدني بدون إجبار، وبالتالي فالمواطنات والمواطنين ينخرطون في هذه المؤسسات وفق إرادتهم الحرة؛
- العنصر متعدد المكونات والذي يشمل المؤسسات الإنتاجية والطبقات الاجتماعية، والمؤسسات الدينية والأحزاب السياسية والنوادي الثقافية والاجتماعية؛
- عنصر الدولة والاستقرار السياسي يعتبران ضروريان لاستقرار المجتمع المدني من أجل أن يقوم المجتمع المدني بوظائفه،
- عدم اعتبار الديمقراطية شرطا أساسيا لقيام المجتمع المدني، على اعتبار أن الدولة غير مطلقة السلطة؛
- امتداد المجتمع المدني خارج حدوده وانتقال تأثيره إلى خارج الدول، وذلك على اختلاف مؤسسات المجتمع المدني، من مؤسسات إنتاجية أو طبقية أو نقابات مهنية أو اتحادات مهنية؛

---

[1]– نشير إلى أن الأحزاب السياسية تعمل على تكريس العمل الديمقراطي والمشاركة السياسية حتى خارج سياق الانتخابات، وذلك من خلال الحرص على مشاركة المواطنين والمواطنات في العمل التنموي الذي يعتبر قناة لممارسة التأثير على صناع القرار والسياسات العمومية، وكذلك عبر ممارسة دور المعارضة بتقديم نفسها كبديل لتسيير الشؤون العامة والضغط على المسيرين الحالين للتجاوب مع الانتظارات الجادة والعاجلة للمواطنين والمواطنات.

[2]– عرف المجتمع المدني بالمغرب تطورا تاريخيا حيث مر من مرحلة المواجهة خلال ستينيات وإلى غاية ثمانينيات القرن الماضي، حيث تميزت هذه المرحلة بالصراع بين السلطة والأحزاب السياسية خصوصا اليسارية منها، تلتها بعد ذلك مرحلة المنافسة في سنوات التسعينات ثم مرحلة الاحتواء مع الاهتمام بدور المجتمع المدني وتطور أدوارها وتوسع مجالات اشتغالها.

[3]– نفس المرجع الصفحة 118.

- تمتع المجتمع المدني بنوع من الاستقلالية مما يحيل على قدرة الأفراد على ممارسة أنشطتهم ودعمها دون تدخل الدولة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية

تتوزع العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية بين عوامل ذاتية (فقرة أولى)، وعوامل موضوعية (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: العوامل الذاتية للمشاركة السياسية

تتأثر المشاركة السياسية بعدة عوامل[1] تتوزع بين عوامل اجتماعية وأخرى سلوكية، فأما العوامل الاجتماعي فيدخل ضمنها المستوى الدراسي والإطار المهني، حيث أن الأفراد الحاصلين على شهادات عليا والعاملين كأطر عليا يكونون أكثر نشاطا مقارنة من ذوي المستويات التعليمية الدنيا، غير انه قد يظهر العكس خاصة عند الإحساس بعدم القدرة على إحداث تأثير في السياسات العمومية خاصة عند الشك في وجود تلاعبات بأصوات الناخبين.

ورغم ما سبق، فإن العاملين والموظفين يعتبرون الأقرب للتأثر بالقرارات الإدارية، والتأثير عليها في الآن ذاته من خلال الانخراط بالمنظمات العمالية و النقابية، كآلية من آليات المشاركة السياسية، مما يخول لهم ممارسة حقوق العمال كالإضرابات و الوقفات، و مختلف وسائل الضغط والاحتجاج قصد تحقيق مطالب لم يتم إيلاؤها الأهمية اللازمة، أو تم رفضها أو التماطل في تحقيقها، و ذلك دون المساس بالحقوق المكتسبة، مما يجعل العمل النقابي يخضع لمنطق الدفاع عن الحقوق و حفظ المكتسبات و المطالبة بتحسين الأوضاع سواء الخاصة بالعمال و الموظفين أنفسهم، أو تحسين شروط و آليات الاشتغال.

ومن العوامل الاجتماعية المؤثرة في المشاركة السياسية نجد أيضا كل من مقاربة النوع، فحسب العديد من الدراسات فإن المشاركة السياسية للنساء ضعيفة مقارنة بالرجل في مختلف قنواتها ومؤسساتها، وأيضا عامل العمر أو السن، حيث أن الملاحظ أن مشاركة الشباب تتميز بنوع من عدم الاهتمام و اللامبالاة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، كما تتسم مواقفهم بالاندفاع و الحدة، وذلك عكس فئة الشيوخ التي تتسم بالاعتدال والمحافظة[2]، ولعل الأمر راجع بالدرجة الأولى للتجربة الحياتية لكل فئة وللبيئة التي تتسم بتوجه الشباب نحو الأنشطة المدرة للدخل أكثر من المساهمة في الحياة العامة، ليقتصر دور نسبة من الشباب الحاصلين على مستويات علمية على الدفاع على حقوقهم في اطار تنظيمات تجنح للوقفات الاحتجاجية[3].

وفيما يتعلق بالعوامل السلوكية للمشاركة السياسية[4]، فهي تتأثر باستعدادات الفرد وميولاته وقدراته الشخصية وطبيعة اهتماماته، وكذلك تفاعله مع البيئة التي ينتمي لها، ومن أهم صورها هو السلوك الانتخابي، ذلك أن إحساس الأفراد اتجاه العملية

---

[1]– هي التنشئة السياسية، الثقافة السياسية، الوعي السياسي، البيئة الاجتماعية السياسية، الاستقرار السياسي، السلوك السياسي، تحقق الشعور بالمواطنة وطبيعة نظام الحكم وأخيرا الرأي العام.

[2] الدكتور ماجد محيي غزاوي المشاركة السياسية، الاليات والعوامل المؤثرة، دراسة نظرية، الصفحة 85.

[3]– انظر في هذا الصدد عبد الله الاحرش، مرجع سابق، الصفحة 31.

[4]– السلوك السياسي هو مجموع النشاط النفسي والبدني والحركي والبسيكولوجي واللفظي الذي يصدر عن الإنسان وهو يتفاعل مع بيئته، وهو بذلك مفهوم يتداخل مع مجموعة من العلوم الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وغيرها.

الانتخابية يختلف حسب التراكمات الشخصية لكل فرد، وحسب BERELSON Bernard، في إطار تحليله لنوعية الأفراد المشاركين في العملية الانتخابية، فإنه يمكن التمييز بين ثلاث فئات[1]:

- الفئة الأولى: تتكون من الأفراد الذين يتابعون العملية الانتخابية ويملكون الرأي ويتابعون الأحداث ومجرياتها فقط على مستوى المشاهدة فقط أو المتابعة عن بعد؛
- الفئة الثانية: وتضم الأفراد الذين يساهمون بشكل فعلي في العملية الانتخابية دون الانضمام إلى أحد الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية بهدف إنجاحه؛
- الفئة الثالثة: وتتضمن المشاركين في العملية الانتخابية وذلك عبر الانخراط والانضمام لحزب معين، وتأييد برنامجه الانتخابي بدوافع قوية، رغبة منهم في إنجاح حزبهم المفضل وتحقيق أعلى النتائج لتسيير الشأن المحلي أو الجهوي أو الوطني.

ثم إن السلوك السياسي للأفراد يتأثر أيضا بمشاعر الأفراد تجاه المرشحين للعمل السياسي واتجاه العمل السياسي نفسه، وفي هذا الصدد يرى بيريليون وجود عدة معايير للمواطن المشارك تتمثل في الاهتمام الذي يعتبر هو الدافع للمشاركة السياسية، والمعرفة التي تنصب على التاريخ السياسي لبلده وللأحزاب بها وكذا للإمكانيات المتاحة من أجل انخراط أوسع في العملية السياسية، ثم المبدأ المتجسد في خدمة الصالح العام وتقديمه على المصالح الخاصة، وأخيرا معيار الرشد في المشاركة السياسية[2].

وانطلاقا من نسب المشاركة بالانتخابات المغربية عبر مختلف المحطات السابقة، يلاحظ أن السلوك الانتخابي بالمغرب تميز بعزوف الفرد عن المشاركة السياسية بشكل عام انطلاقا من إحساسه بعدم تأثير صوته على العملية السياسية، وهي قناعة نابعة من عدم الثقة في العملية الديمقراطية ككل، الأمر الذي يتبين معه أن السلوك السياسي للفرد له محددات هامة مرتبطة بمدى الشعور بالمواطنة[3].

الفقرة الثانية: العوامل الموضوعية للمشاركة السياسية

تتجلى أهم العوامل والمحددات الموضوعية للمشاركة السياسية في كل من التنشئة الاجتماعية والسياسية، الثقافة السياسية، إضافة إلى مجموعة من العوامل القانونية.

– ماجد محيي غزاوي، مرجع سابق، ص 83.

[1] الدكتور دريس نبيل، المشاركة السياسية بين النظرية والتطبيق، مطبعة الامة، الصفحة 89 .

[2]– مولاي حميد ادريسي، المشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، الرباط، السنة الجامعية 1995–1996، الصفحة 41.

[3] تفيد في المواطنة في معناها " العضوية الكاملة في الدولة او في السلطة، حيث للمواطنين حقوق كحق التصويت، وحق تولي المناصب العامة في السلطة، وكذلك عليهم واجبات مثل الدفاع عن بلدهم وحمايته ودفع الضرائب وغيرها من الواجبات".

انظر في هذا الصدد: الدكتور ماجد محيي غزاوي، مرجع سابق، ص 91.

ونشير في هذا الصدد إلى أن المواطنة تشتمل على ثلاث عناصر، أولها هو العنصر القانوني والذي يهم جانب حقوق المواطن التي يجب على الدولة أن أتكفلها للمواطنين على قدم المساواة بدون أي تمييز، وفي مقابله الالتزامات التي يجب على المواطن الالتزام بها تجاه الدولة وباقي المواطنين، والعنصر الأخير وهو العنصر الوجداني الذي يمكن الفرد من الإحساس بالانتماء للدولة والدفاع عنها واحترام القانون والرغبة في خدمة الصالح العام والتطوع لكل ما فيه مصلحة الوطن.

ففيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية فيقصد بها "التلقين الرسمي و غير الرسمي المخطط و غير المخطط للمعلومات و القيم والممارسات السياسية و خصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية و ذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة، عن طريق المؤسسات المختلفة في البلد "[1]، ويتجلى تأثيرها على المشاركة السياسية من خلال عملية التلقين و نقل القيم بين الآجال، مما يسمح للفرد من تكوين شخصيته و صقلها عبر تكوين ثقافة سياسية كما تبتغيها الدولة، الأمر الذي يسهم في الاستقرار السياسي واستمرار الأنظمة الحاكمة وتحقيق التعايش والانسجام في إطار المصير المشترك والهوية الموحدة، إضافة إلى إنتاج النخب السياسية وتأطير الدعم للجماعة السياسية وللنظام السياسي والسلطة السياسية [2].

وأما فيما يخص الثقافة السياسية، فهي "مجموعة من القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع والتي تميزه عن غيره من المجتمعات وتخلق نوعا من الملائمة لسلوك الأفراد" [3]، وتكمن أهميتها في الوظائف الهامة التي تلعبها و التي نذكر منها خلق الشخصية القومية مما يعزز المشاركة السياسية التي تروم إتمام البناء الديمقراطي للدول، والتمكن من التعرف على طبيعة الأنظمة الحاكمة انطلاقا من دراسة و تحليل العلاقات التي تربط الأفراد بالسلطة السياسية، مما يساعد في دراسة عملية المشاركة السياسية وتحليلها وتطويرها والمساعدة على إيجاد الحلول للإكراهات التي تواجهها، كما يساعد في تنمية الإحساس بالمواطنة لدى الأفراد و الجماعات[4].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نسبة المشاركة السياسية للفرد ترتفع بتعرضه باستمرار للمنبهات السياسية من قبيل المناقشات السياسية، أو الانتماء لتنظيمات لها أهداف سياسية أو تشارك في التأثير على صناعة القرار العمومي أو تبني سياسيات عمومية معينة، إضافة إلى المعلومات والأخبار التي تبثها وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية و عبر مختلف وسائل التواصل الحديثة بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك كل ما يثار في المناقشات العمومية والمحادثات الشخصية و ما يثار في الحملات الانتخابية [5].

وبالنسبة للعوامل القانونية والسياسية، فلا يخفى على باحث أنه رغم ما للمشاركة السياسية من دور أساسي في شرعنة الأنظمة الحاكمة، إلا أنها تحتاج للإطار الدستوري والقانوني والمؤسساتي الملائم لها، بما يضمن انتخابات حرة ونزيهة في إطار

---

[1]- وفي نفس السياق عرف "هريت هيمن Hyman Herbert" التنشئة الاجتماعية بأنها: " عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة والتي تساعده على أن يتعايش سلوكيا ونفسيا مع هدا المجتمع".

وتعتبر الأسرة الوسيلة الأولى للتنشئة السياسية، تليها بعد ذلك المؤسسات التعليمية التي تقوم بعملية التنشئة السياسية بما يتوافق مع النظام السياسي، ثم وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي التي أصبح لها دورا أساسيا في التنشئة السياسية، إضافة إلى دور العبادة والزوايا والقبائل.

راجع في هذا الصدد: سلامة بوشامة، المشاركة السياسية بالأقاليم الجنوبية دراسة في العوامل المؤثرة، مرجع سابق، ص 40.

[2]-عبد الله الأحرش، مرجع سابق، ص 41

[3]- ماجد محيي غزاوي، المشاركة السياسية، الآليات والعوامل المؤثرة، دراسة نظرية، الصفحة 60.

[4]- ماجد محيي غزاوي، مرجع سابق، الصفحة 67.

[5]- رضوان قطبي، مرجع سابق، ص 102.

الشفافية والتنافسية ودورية الانتخابات والتعددية الحزبية وتوفر الجماعات الضاغطة، وحرية الصحافة، وحرية التعبير، ومدى الالتزام بالتداول حول السلطة ووجود مفوضية مستقلة للانتخابات.

وقصد خلق التوازنات وتخفيف التباعد اللذين قد يسببان عدم استقرار المجتمع، تعمل قنوات و آليات المشاركة السياسية على استيعاب مطالب المواطنين و جعلهم فاعلين في التعبير عن احتياجاتهم بطريقة سلمية، وذلك عبر مختلف القنوات المتاحة لهم كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والمجالس التمثيلية، والمؤسسات الإعلامية، وتعتبر الطريقة السلمية هي المعيار لتحقيق المطالب ومعالجتها بدلا من اللجوء إلى مقوضات الاستقرار السياسي[1] المتمثلة بالأساليب العنيفة في التظاهرات و الإضرابات والتمردات وصولا إلى الانقلابات و التوترات[2].

ويعتبر الإطار القانوني للمشاركة السياسية الموجه العام لها، وفي هذا الإطار نص دستور 2011 في عدد من الفصول على مجموعة من الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية من أهمها الحق في التصويت، والحق في الترشيح، والحق في تولي الوظائف العمومية، الحق في المشاركة والتأثير على القرار العمومي أو المشاركة في صناعته، وهي حقوق تأسست من منطلق المساواة وعدم التمييز بين المواطنين[3].

كما ضمت مجموعة من القوانين والمراسيم العديد من المقتضيات التي كرست لحقوق وواجبات المواطنين بما يضمن مشاركتهم السياسية وحفظ حقوقهم عبر مختلف المؤسسات الدستورية، ومن ذلك نذكر القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما وقع تغييره وتتميمه، والقانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب كما وقع تغييره وتتميمه، والمرسوم رقم 2.11.603 بإحداث الدوائر الانتخابية المحلية لانتخاب أعضاء مجلس النواب وتحديد عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة.

وتجدر الإشارة إلى أن المحددات سالفة الذكر، والتي شكلت إطارا مرجعيا للدراسة العملية التي قمنا بها بجهة درعة تافيلالت، حول المشاركة السياسية لحاملي الشهادات التعليم العالي، والتي سنستعرض أدواتها ونتائجها في المبحث الموالي، ليست وحدها المؤثرة في المشاركة السياسية، بل تنضاف إليها محددات أخرى تتأرجح فعاليتها وقوتها من بلد إلى آخر، ومنها المحددات الاقتصادية والدينية والعرقية والجهوية وغيرها.

[1]- يعتبر الاستقرار السياسي آلية لتقييم قدرة النظام على التفاعل وامتصاص الصدمات واحتواء الصراعات بتوظيف الإمكانيات المتوفرة والتي تأتي المؤسسات الرسمية على رأسها، وهو ألية لتقييم مدى شرعية الأنظمة السياسية وما تقدمه لمجتمعاتها في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعدالة بمختلف أشكالها.

[2] الدكتور ماجد محيي غزاوي، المشاركة السياسية، الاليات والعوامل المؤثرة، دراسة نظرية، الصفحة 80.

[3]- تتجسد الحقوق المذكورة أعلاه في أحكام دستور 2011 من خلال عدة فصول، وعلى رأسها الفصول 2-11- 14-15-16-18-29-33-60-136-139.

المبحث الثاني: دراسة المشاركة السياسية لحاملي شهادات التعليم العالي بجهة درعة تافيلالت

إن دراسة المشاركة السياسية من خلال عدد من المؤشرات كالآليات والأنماط والمستويات والقنوات والعوامل المؤثرة لا يجب أن يقتصر على الجانب النظري فحسب، بل يحتاج الدراسة أيضا على المستوى التطبيقي الذي من شأنه أن يضفي الدقة والمصداقية للبحث، وذلك من خلال الاستعانة بآلية من آليات البحث الميداني.

تبعا لذلك سنعمل خلال هذا المبحث على استعراض نتائج وخلاصات دراسة المشاركة السياسية لحاملي شهادات التعليم العالي بجهة درعة – تافيلالت (مطلب ثان) وذلك بعد التطرق للإطار الميداني والنظري للدراسة (مطلب أول).

المطلب الأول: الإطار الميداني والنظري للدراسة

قصد الإحاطة بالإطار الميداني والنظري لهذه الدراسة سنعمد من خلال فقرة أولى إلى بيان واقع المشاركة السياسية لحاملي شهادات التعليم العالي بالمغرب، وذلك قبل التطرق للإطار البحثي والميداني للدراسة في فقرة ثانية.

الفقرة الأولى: واقع المشاركة السياسية لحاملي شهادات التعليم العالي بالمغرب

عرفت المشاركة السياسية بالمغرب تطورا مهما منذ إقرار أول دستور مغربي سنة 1962، حيث تأرجحت نسب المشاركة في الانتخابات في السنوات التي تلت الدستور الأول للمملكة بين الارتفاع والانخفاض الطفيفين، وفي هذا الصدد، وحسب البلاغات الصادرة عن وزارة الداخلية[1] فقد بلغت نسبة المشاركة سنة 1963 على الصعيد الوطني 78% مقابل 50,86% سنة 2021،مع تسجيل نسب مشاركة مشجعة بالجهات الجنوبية للمملكة [2].

وفي ذات السياق، قدمت المندوبية السامية للتخطيط (HCP)، بمناسبة الاستحقاقات الانتخابية للثامن من شتنبر 2021، بعض البيانات المتعلقة بالمشهد الانتخابي والمتعلقة بتحليل خصائص سكان المغرب في سن التصويت مع التركيز على الناخبين، حيث بلغ عددهم 23,226 مليون و هو ما يمثل 69,7 في المئة من إجمالي سكان المغرب، في حين بلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية 17 مليون ونصف شخص بمعدل 69,4 في المئة، منهم أزيد من 3 ملايين شخص ناخبون لأول مرة 3، وتجدر الإشارة إلى أن جهة درعة تافيلالت عرفت نسبة مشاركة بلغت 61,89 في المئة بجهة درعة تافيلالت.

وفيما يخص الأشخاص المترشحين لانتخابات 2021، فقد بلغت نسبهم الوطنية حسب المستوى الدراسي لهم 8,4 % من الأميين، و27,37% ممن لهم المستوى الابتدائي، في حين بلغت نسبة المترشحين من ذوي التعليم الثانوي 39,08%

---

[1] – انظر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية المغربية:
http://www.elections.ma/elections/legislatives/resultats.aspx?Id=l1Vr5AJaDkA534Qqp+Idqg==&IE=1#
ونشير في هذا الصدد إلى أن اقل نسبة مشاركة في الانتخابات تم تسجيلها منذ أول دستور مغربي، كانت سنة 2011 حيث بلغت 25.% .

[2] كل شيء عن انتخابات 2021، سلسلة المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 320، الطبعة الأولى 2022.

[3] كل شيء عن انتخابات 2021، سلسلة المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 320، الطبعة الأولى 2022، الصفحة 318.

و25,17% للمترشحين من ذوي الشهادات العليا، وتعكس هذه النتائج مجموعة من الملاحظات أهمها ضعف عدد المترشحين من ذوي التعليم العالي في الانتخابات الجهوية والمحلية مقارنة بالانتخابات التشريعية.

أما فيما يتعلق بنسب المترشحين على مستوى جهة درعة تافيلالت فقد بلغت 10,9 في المئة بالنسبة للأميين، و28,86 في المئة لمترشحي المستوى الابتدائي، و35,52 في المئة من ذوي المستوى الدراسي الثانوي، في حين لم تتجاوز نسبة 24,72 بالنسبة لمستوى التعليم العالي، أي ربع عدد المترشحين.

ولما كانت المشاركة السياسية لحاملي شهادات التعليم العالي تعتبر من الهواجس التنموية التي لطالما انبرت للرأي العام الوطني والجهوي والمحلي[1]، فقد حاول المشرع سابقا فرض مستوى دراسي على المترشحين لمنصب رئيس المجلس الجماعي، من خلال نصه في الميثاق الجماعي لسنة 2002[2]، ولا سيما المادة 28 منه، على ضرورة توفر كل المنتخبين الراغبين في الترشح لمنصب رئيس المجلس الجماعي على مستوى يكفل له تسيير المرفق [3]، إلا أن هذا الشرط تم التراجع عنه بموجب النصوص التنظيمية الخاصة بالجماعات الترابية[4]، وذلك لأسباب سياسية.

ولئن الرأي العام الوطني يرى أن ضعف المستوى التعليمي للمنتخبين يترتب عنه ضعف الكفاءة التدبيرية والتسييرية لمختلف المؤسسات العمومية، كما يسائل الجانب الأخلاقي في مدى قدرة المنتخب على تحمل حجم الصلاحيات والاختصاصات الموكولة له[5]، إلا أنه، وبالمقابل، يعتبر العديد من الفاعلين السياسيين أن معيار التجربة يبقى العامل الأهم في الترشح للانتخابات.

الفقرة الثانية: الإطار البحثي والميداني للدراسة

إن اختيارنا القيام بدراسة ميدانية لواقع المشاركة السياسية بجهة درعة تافيلالت راجع لكونها الجهة الأقل مساهمة في الثروة الوطنية والأقل من ناحية الناتج الداخلي الخام بالنسبة لكل فرد، مع تسجيلها أعلى معدل للفقر بنسبة 14.6 بالمئة مقابل 4.8 بالمئة على المستوى الوطني[6]، رغم تعداد سكانها البالغ مليون و 635 ألف نسمة ورغم الجهود التنموية المبذولة[1].

---

[1]– وذلك على إثر صدور بعض الحوادث المتعلقة بالمستوى التعليمي لبعض المنتخبين، الأمر الذي يشكل بالنسبة للبعض عامل يحول دون تحقيق الأهداف التنموية بل وحتى التسيير العادي واليومي لبعض المؤسسات التي يسيرها المنتخبون من ذوي التعليم الابتدائي أو الأميين.

2 الظهير الشريف رقم 1.02.297 بتنفيذ القانون رقم 78.00 الصادر بتاريخ 25 رجب 1423 الموافق للثالث من اكتوبر 2002 والمتعلق بالميثاق الجماعي، كما وقع تغييره وتتميمه.

3 تنص المادة 28من القانون رقم 78.00 المشار إليه أعلاه على ما يلي: "لا يجوز لأعضاء المجالس الجماعية الذين لا يثبتون توفرهم على مستوى تعليمي يعادل على الأقل مستوى نهاية الدروس الابتدائية أن ينتخبوا رؤساء ولا أن يزاولوا هذه المهام بصفة مؤقتة".

[4]– ولا سيما النصوص التالية:

– الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 7 يوليو 2015، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

–الظهير الشريف رقم 1.15.83 صادر في 7 يوليو 2015، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

– الظهير الشريف رقم 1.15.84 صادر في 7 يوليو 2015، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

5– اعتبارا للحاجة الملحة للتنمية المجالية التي تحتاج لأطر وكفاءات، نادى بعض الفاعلين بإسناد تدبير وتسيير الجماعات القروية الفقيرة والضعيفة الموارد بشكل مباشر لوزارة الداخلية، وذلك لتجاوز المعيقات التي تعاني منها المجالس المنتخبة بسبب تدني المستوى التعليمي لمنتخبيها.

[6] -HCP Haut-Commissariat au Plan, direction régionale Draa Tafilalt. Monographie Régionale 2021

وقصد تأطير البحث الميداني فقد تم تحديد حدود المجالية في جهة درعة تافيلالت وذلك ليسر وإمكانية التواصل مع مختلف شرائح عينات البحث المستهدفة وهي حاملي شهادات التعليم العالي، مع الاقتصار على النقاط التي يمكن أن تجيب عن الإشكالية المركزية والأسئلة الفرعية وعلى المعطيات التي تخص الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة لسنة 2021، على اعتبار أن طبيعة المعطيات موضوع الدراسة نوعية أكثر مما هي كمية دون أن ننسى أهميتها في التأصيل لاختيار هذه الجهة.

كما تم تحديد الفئة المستهدفة من حاملي شهادات التعليم العالي في الأشخاص الحاملين لدبلوم الدراسات الجامعية العامة، أو دبلوم الإجازات الأساسية والمهنية، أو حاملي شهادات الماستر والماستر المتخصص، بالإضافة إلى حاملي شهادات الدكتوراه[2]، مع ضرورة أن يكون الدبلوم محصل عليه من إحدى الجامعات المغربية، وأن يكون حامله من القاطنين بمختلف أقاليم جهة درعة تافيلالت الخمسة والمتمثلة في كل من إقليم الراشيدية، ورزازات، زاكورة، تنغير، ميدلت.

واستنادا على المعطيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، يلاحظ انخفاض نسبة المواطنين حاملي الشهادات العليا بمختلف أقاليم الجهة المذكورة، وذاك وفق ما هو مبين في الجدول أسفله.

[1]- نشير إلى أن ساكنة الجهة تمثل 4.8 في المائة من سكان المغرب. وبلغ معدل التمدن بالجهة 34.3 في المائة، وهو المستوى الأدنى بين الجهات الاثني عشر بالمغرب.

[2]- مع استثناء خريجي معاهد التكوين المهني بمختلف تخصصاته.

Tableau 29: Population âgée de 10 ans et plus selon le niveau d'instruction et le milieu (en%)

Année 2014	Niveau d'étude	Ensemble	Rural	Urbain
Errachidia	Néant	25,9	31,4	19,6
	Préscolaire	1,2	1,4	1,0
	Primaire	30,8	33,6	27,6
	Secondaire Collégial	21,7	20,3	23,3
	Secondaire Qualifiant	12,5	8,7	16,8
	Supérieur	7,9	4,6	11,7
Midelt	Néant	41,7	52,1	28,6
	Préscolaire	0,5	0,5	0,5
	Primaire	27,1	27,8	26,2
	Secondaire Collégial	16,8	13,0	21,5
	Secondaire Qualifiant	9,3	4,7	15,0
	Supérieur	4,7	1,8	8,2
Ouarzazate	Néant	33,6	41,3	21,1
	Préscolaire	3,0	3,8	1,7
	Primaire	32,8	36,7	26,6
	Secondaire Collégial	15,3	11,5	21,5
	Secondaire Qualifiant	9,7	4,4	18,3
	Supérieur	5,5	2,2	10,8
Tinghir	Néant	36,5	40,0	25,8
	Préscolaire	1,3	1,3	1,0
	Primaire	31,8	32,7	29,0
	Secondaire Collégial	17,6	16,3	21,6
	Secondaire Qualifiant	8,0	6,2	13,6
	Supérieur	4,8	3,5	9,1
Zagora	Néant	36,1	37,9	26,9
	Préscolaire	1,1	1,2	0,6
	Primaire	32,0	33,0	27,2
	Secondaire Collégial	17,4	16,7	21,1
	Secondaire Qualifiant	7,7	6,7	12,9
	Supérieur	5,7	4,6	11,3
Drâa-Tafilalet	Néant	34,1	39,8	23,4
	Préscolaire	1,4	1,6	1,0
	Primaire	30,9	32,9	27,2
	Secondaire Collégial	18,1	15,9	22,1
	Secondaire Qualifiant	9,6	6,3	15,9
	Supérieur	5,9	3,5	10,3

Source : HCP, RGPH 2014.

وفي إطار تتبع المنهجية العلمية فقد تم تحديد حجم عينة البحث فقد تم الاعتماد على معادلة ستيفن طومسون Steven K Thompsonفي حساب حجم عينة البحث، ذات صيغة الحساب التالية:

$$N = \frac{N \times p(1-p)}{((N-1 \times (d2 + z2)) + p(1-p))}$$

حيث أنه:

- n: حجم العينة،
- N: حجم المجتمع
- z:الدرجة المعيارية و تساوي 1,96
- d: سبة الخطأ و تساوي 0,05
- P: القيمة الاحتمالية و تساوي 0,50

وبذلك فان عينة البحث من حاملي شهادات التعليم العالي سوف تكون هي: 383[1]

تبعا لذلك، وقصد التمكن من جمع أكبر عد من المعلومات والمعطيات بشأن موضوع الدراسة، فقد تم الاعتماد على "الاستبيان"[2] كأداة للبحث، وتم تضمينه مدخلا تمهيديا يعرض لموضوعه، ثم بعد ذلك محور أول خصص للبحث في الدوافع الذاتية والمبنية على المعلومات العامة للمشارك في الاستبيان، ويتعلق الأمر بالسن، الإطار المهني، المستوى العلمي، ومكان الإقامة، إضافة إلى العوامل الموضوعية والتي انصبت على البحث عن مصادر المعلومات السياسية، الثقة في الأحزاب السياسية، وفي العملية السياسية، أما بخصوص المحور الثاني فقد تم تخصيصه لقنوات و مؤسسات المشاركة السياسية لا سيما منها المشاركة في اجتماعات الأحزاب السياسية، أو في الإضرابات، والمشاركة في المسيرات و الاحتجاجات، إضافة للمشاركة في المقاطعة، في حين تم تخصيص المحور الثالث للآليات وأشكال المشاركة السياسية و التي تهم المشاركة في الحملات الانتخابية، الانتماء السياسي لحزب سياسي، التصويت خلال الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة لسنة 2021، أو الترشح خلالها.

وقد تمت الاستعانة بشبكة واسعة من العلاقات والمجموعات التواصلية المغلقة والمفتوحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والفوري (الفايسبوك والواتساب) والتي تضم فئات عريضة من مختلف مكونات المجتمع من أجراء وموظفين وطلبة باحثين، وذلك قصد حثهم على ملئ الاستمارة، الأمر الذي مكن من تجميع أجوبة 314 مشارك في الاستبيان.

المطلب الثاني: نتائج وخلاصات دراسة المشاركة السياسية لحاملي شهادات التعليم العالي بجهة درعة تافيلالت

إن الدراسة الميدانية التي قمنا بإنجازها بشأن موضوع المشاركة السياسية لحاملي شهادات التعليم العالي بجهة درعة تافيلالت مكنتنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج التي سنستعرضها في فقرة أولى، قبل القيام بمناقشتها في فقرة ثانية.

الفقرة الأولى: نتائج الدراسة المنجزة

استنادا على الأجوبة التي قدمها المشاركون في الاستبيان، فإن 48 بالمئة منهم من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 سنة و35 سنة، ثم يليها فترة النضج والنشاط المهني أي بين 36 و63 سنة بنسبة % 42، ثم نسبة 10% للمشاركين ذوي 63 سنة فأكثر، مع تسجيل مشاركة الرجال بنسبة الثلثين والنساء بنسبة 34%، وبخصوص الإطار المهني فقد شكل الموظفون المشاركون أعلى نسبة بـ 41%، في حين بلغت نسبة المشاركين من ذوي الأعمال الحرة 24%، و18% من الأجراء، تليها فئة العاطلين والمتقاعدين بنسب أقل من 10%.

---

[1] و هي نتيجة استعمال المعادلة عبر https://fr.surveymonkey.com/mp/sample-size-calculator/ زيارة يوم 2 ماي 2023 على الساعة 11و 23 دقيقة.

[2]- يعتبر الاستبيان من بين الادوات التي تمكن الباحث في العلوم السياسية من تنفيذ البحث العلمي والحصول على مختلف المعلومات والمعطيات المطلوبة، وهو مجموعة من الأسئلة الموضوعة على شكل قائمة والتي تهدف للتعرف على توجهات وأفكار العينة الدراسية، وهو كذلك أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق صياغة مجموعة من الأسئلة المتنوعة والمرتبة ترسل للأشخاص المعنين بالبريد أو يجري تسليمها باليد إلى مجموعة من الأفراد أو المؤسسات التي اختارها الباحث لبحثه لكي يتم تعبئتها ثم إعادتها له.

انظر في هذا الصدد: نوال بهدين، المختصر في مناهج العلوم القانونية والاجتماعية، طبعة 2019- 2020 , دار السلام، ص 97.

أما فيما يتعلق بالمستوى الدراسي للمشاركين في الاستبيان، فقد تسجيل حضور أكبر لحاملي شهادة الإجازة الذين بلغ عددهم 186 مشارك بنسبة 59%، يليهم حاملو شهادة دبلوم الدراسات الجامعية العامة بـ 26 مشارك، و32 مشارك من حاملي شهادة الدكتوراه، مع تسجيل نسبة تتجاوز النصف (51%) من مجموع عدد المشاركين حالتهم العائلية متزوجين ومتزوجات، و41% من العازبين، و6% من المطلقين، و2% من الأرامل، وبخصوص مكان إقامتهم فقد بلغت النسبة 56% من مجموع المشاركين من إقليم ورزازات، و20% من إقليم الراشيدية، ثم تنغير بنسبة 12%، وزاكورة وميدلت بنسبة 6%.

وفي جواب المشاركين على مصادر المعلومات السياسية التي يعتمدونها، فقد تم اختيار مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر أول والأكثر تداولا، بنسبة تجاوزت 23%، تليها مواقع الأخبار الإلكترونية بنسبة 16%، ثم 13% للتلفاز والراديو، مع تسجيل نسب متقاربة (10%) لاختيار الأصدقاء والعائلة والكتب كمصدر، ونسب أقل لبعض المصادر الأخرى كالممارسة السياسية واللقاءات الحزبية والمواقع الحكومية كالجريدة الرسمية وموقع الأمانة العامة للحكومة.

ووفق نتائج الاستبيان، فقد أكد أغلب المشاركون، بنسبة 65%، على انعدام الثقة في الأحزاب السياسية، مقابل 19%ممن قالو بوجود الثقة بهم، في حين اختار 16% الحياد وعدم تحديد موقفهم، أما بشأن الانخراط في الأحزاب السياسية فترى نسبة 43% من المشاركين أن له دور بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي بجهة درعة تافيلالت، في حين ترى نسبة 39 من المشاركين عكس ذلك، مع تسجيل نسبة حياد لا تتجاوز 18%، وفي ذات السياق ترى نسبة 56% من المشاركين أن الانتخابات لا تمر بشفافية ولا تعكس توجهات الناخبين، في حين أقرت نسبة 26% منهم بعكس ذلك، واختارت نسبة 17% من المشاركين الحياد وعدم اختيار موقف محدد.

وفي إطار المحورين الثالث والرابع للاستبيان فقد تم طرح أسئلة مرتبطة أساسا بقنوات وآليات المشاركة السياسية للفئة المستهدفة في الدراسة، ويتعلق الأمر برأي المشاركين في البحث حول المشاركة في اجتماعات الأحزاب السياسية، حيث أجابت نسبة 59% بالموافقة، في حين لم توافق نسبة 21% على ذلك، واختارت نسبة 20% الحياد، وأما عن المشاركة في الإضرابات فقد وافق على ذلك أغلب المشاركين بنسبة 62 في المئة، في حين لم يوافق 19 في المئة منهم، مع اختيار 19 في المئة من المشاركين الحياد.

وبشأن المشاركة في المسيرات والاحتجاجات فأيدته نسبة 56 في المئة من الفئة المستهدفة، في حين رفضته 20 في المئة، والتزمت 24 في المئة بالحياد، وأما عن رأيهم في المقاطعة الانتخابية فوافق عليها 36 في المئة من المشاركين في حين رفضها 43 في المئة منهم، واختار التزام الحياد 21 في المئة من المشاركين، وفي ذات السياق أكد 158 من المشاركين في الاستبيان مشاركتهم في الحملات الانتخابية مقابل 156 لم يسبق لهم أن شاركوا.

وفيما يخص الانتماء لحزب سياسي، فتبين من نتائج الاستبيان أن 80 في المئة من حاملي شهادات التعليم العالي بجهة درعة تافيلالت المشاركين لا ينتمون إلى أي حزب سياسي، كما أن 55 في المئة منهم شارك بالتصويت خلال الاستحقاقات

الانتخابية للثامن من شتنبر 2021، مع ترشح نسبة 35 في المئة من المشاركين خلال نفس الاستحقاقات التي ضمت كل من الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية.

الفقرة الثانية: مناقشة نتائج الدراسة

إن السعي لمحاولة فهم المعطيات المتأتية من الدراسة، يقتضي تحليل العينة ومميزاتها، وذلك للكشف عن حقيقة المشاركة السياسية لحاملي شهادات التعليم العالي بجهة درعة تافيلالت، وهو ما سنستعرضه من خلال مناقشة الدوافع الذاتية والموضوعية لحاملي شهادات التعليم العالي من المشاركة السياسية، ثم ننتقل بعد ذلك لمناقشة آليات وقنوات المشاركة السياسية.

ففيما يخص الدوافع الذاتية والموضوعية، فيلاحظ بالنسبة للسن، حسب نتائج البحث، أن فئة الشباب بدأت تطغى على الحياة السياسية بجهة درعة تافيلالت، مقابل تقلص المشاركة السياسية للفئة العمرية بعد سن 63، وهو ما يبرز نتائج سياسة التشبيب التي تعمل الأوساط السياسية على تشجيعها وإن بمستويات مختلفة[1].

وبخصوص جنس المشاركين، فيلاحظ أنه، ورغم عمل الدولة على ضمان مشاركة المرأة المغربية وتشجيعها في إطار التمييز الايجابي في أفق المناصفة التي نص عليها الدستور المغربي لسنة 2011، غير أن التفاوتات المجالية في هذا الشأن تفرض نفسها بين الجهات، ولعل ذلك ما يبرر نسبة المشاركات في الاستبيان اللواتي لم تتجاوز الثلث، مما يؤكد طبيعة الوسط الذكوري والمحافظ بجهة درعة تافيلالت رغم المستوى التعليمي العالي، الأمر الذي من شأنه ألا يساهم في تقوية دور المرأة في الحياة العامة.

وتنوع الإطار المهني للمشاركين يعكس ويترجم نوع من الوحدة الوطنية سياسيا حيث تساهم كافة شرائح المجتمع في الحياة العامة، إلا أنه يلاحظ انخفاض نسبة الطلبة والباحثين مما يطرح عمليا إشكالات تتعلق بالتجانس بين المصالح وطبيعة التركيبة البشرية للمشاركين السياسيين، مما يفضي إلى خدمة اعتبارات مهنية وبالتالي الابتعاد عن خدمة الأهداف المجتمعية والتنموية العامة التي تؤطرها الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني في إطار المصالح والمنافع.

والملاحظ في نتائج الدراسة أن الانخراط السياسي كان أوسع لحاملي شهادة الإجازة مع تسجيل انخفاض الانخراط بارتفاع المستوى التعليمي، ولئن كان الأمر متعدد الجوانب إلا أن المسؤولية تلقى بشكل عام على ثلاث جهات، أولها الأحزاب السياسية التي تقدم التزكية لمن يحقق لها النتائج دون الأخذ بعين الاعتبار للمستوى الدراسي، وثانيهما النصوص القانونية التي لا تشترط مستوى معين، وثالثا المواطنين أنفسهم الذين يقدمون أصواتهم دون الأخذ بعين الاعتبار للمستوى التعليمي للمترشحين.

أيضا يلاحظ أن الاستقرار العائلي يعتبر عاملا مساعدا في المشاركة السياسية، كما أن الإقبال على العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والأدبية والثقافية من طرف شباب إقليمي الراشيدية وورزازات يرفع من نسب المشاركة المذكورة، خلافا لقطب تافيلالت الذي يعرف شبابه إقبالا على العلوم الحية.

[1] – تؤكد النتيجة المتوصل إليها بخصوص معيار السن، أن لم يعد ينظر للشباب على أنهم غير أكفاء سياسيا و لا يتمتعون بالنضج الكافي 1 من اجل الانخراط في العملية السياسية التي تقتضي القدرة على الحوار و المفاوضات.

انظر في هذا الصدد: رضوان الشباكي، السلطة التشريعية في المغرب، التكوين والاختصاص، دراسة مقارنة، اطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، الرباط 2005-2006، ص 84.

وبخصوص مصادر المعلومات السياسية المعتمدة فتبين أن الانترنيت يبقى الوسيلة الأكثر تأثيرا لتلقي المعلومات السياسية من طرف حاملي شهادات التعليم العالي وليس المصادر السياسية ذات المستوى العلمي، كما تبين ضعف ثقتهم بالأحزاب السياسية بالجهة موضوع الدراسة، وهو ما يحيل على عدد من الفرضيات لم يتم البحث بالبحث فيها والمتعلقة بالحكامة الحزبية والديمقراطية الداخلية للأحزاب ومدى قيامها بالأدوار المنوطة بها في تأطير وتكوين المواطنين والمواطنات وفتح أبوابها لهم للمشاركة السياسية كأهم قناة لذلك.

وفي ذات السياق، تؤيد فئة عريضة من المشاركين طرح أن الانخراط في الأحزاب السياسية ليس له أي دور لدى حاملي شهادات التعليم العالي، وهو ما يعكس نوعا من اليأس من العملية السياسية بشكل عام، ودور الأحزاب السياسية فيها بشكل خاص، ويحيل إلى كون اللعبة السياسية داخل الأحزاب السياسية يكتنفها الكثير من الإبهام والغموض، ومتشعبة المصالح والعلاقات، بالإضافة إلى سيادة منطق القبيلة والمال مما يضعف من رؤية حاملي شهادات التعليم بجهة درعة تافيلالت من أي دور لها في الحياة السياسية، أضف إلى ذلك رؤية أكثر من نصف المشاركين أن الانتخابات لا تتم في ظروف الشفافية، كما أنها لا تعكس إرادة الناخبين، وهو ما يبرز أن اللعبة السياسية التي تظهر بسيطة في الظاهر، يكتنفها في باطنها الغموض المتمثل في الوقوف على مكامن السلطة وأسس الحكم داخل النسق السياسي لجهة درعة تافيلالت، مما يجعل هذا التوجه متصلا بتمثلات مجتمعية وسياسية تستدعي البحث والتعمق فيها.

وأما فيما يخص قنوات وآليات المشاركة السياسية لحاملي شهادات التعليم العالي بجهة درعة تافيلالت، ولا سيما المشاركة في اجتماعات الأحزاب السياسية، فإن أكثر من نصف المشاركين يرى بضرورة تتبع الأحزاب السياسية وأشغالها، وذلك مرده إلى الاهتمام البالغ بالشأن المحلي دون أن يكون بالضرورة يهدف إلى المشاركة والانخراط الايجابي قصد إحداث تغيير داخلها او المشاركة في تسييرها، وهذا الأمر يحيل على ظاهرة أخرى تحتاج تعميق البحث بشأنها، والمتعلقة بتعدد مشاركة نفس المواطن في عدد كبير من الأحزاب السياسية و تتبع جميع خطواتها و أنشطتها و اجتماعاتها دون أن يكون للفكر أو التوجهات الأيدلوجية أي تأثير عليه.

وبخصوص المشاركة في الإضرابات والاحتجاجات فالملاحظ أن الثقافة السياسية السائدة بالمنطقة مبنية على نسق سياسي خاص يؤمن بأن المكتسبات لا تأتي إلا بالاحتجاج والإضرابات، وهو نسق يؤكده في هذا البحث النسبة التي تجاوزت النصف من المشاركين الموافقين على المشاركة في الإضرابات والاحتجاجات، ولعل سبب ذلك هو ضعف التواصل السياسي الداخلي للأحزاب وارتكاز أغلبيتها إبان الفترات الانتخابية، مع اقتصار تواصلها الداخلي على منتسبيها ومنخرطيها بدل عموم المواطنين.

وأما عن المقاطعة الانتخابية من طرف حاملي شهادات التعليم العالي بجهة درعة تافيلالت فلاحظنا من خلال النتائج وجود توازن بين المقاطعين والمشاركين في العملية الانتخابية مع تسجيل نسبة مهمة للفئة المحايدة، ونرى أن السبب في ذلك،

استنادا إلى مجموعة من النظريات السياسية هو ضعف التنشئة السياسية مما يخلق مواطنين لا مبالين بالحياة السياسية أو خائفين من ممارستها، أو للإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية لغياب الشفافية والنزاهة في نتائج الانتخابات[1]

وتتوزع عينة البحث من حاملي شهادات التعليم العالي بجهة درعة تافيلالت بالمناصفة بين من سبق لهم المشاركة في الحملات الانتخابية من عدمها، يمكن تفسيره بوجود نسق سياسي وثقافي داخل الجهة يرتبط بتنوع أشكال المشاركة السياسية وارتباطها بالوعود الانتخابية وحل المشاكل اليومية، والتوسط لدى الأجهزة الإدارية والسلطات العمومية، بل وحتى تقديم وعود بالتطبيب والتشغيل وغيرها.

هذا ونرى أن ارتفاع نسبة المشاركين في الحملات الانتخابية من حاملي شهادات التعليم العالي بجهة درعة تافيلالت، من خلال عينة البحث، يعتبر مؤشرا مهما لكونه يتطلب قدرا كبيرا من الالتزام والاقتناع، دون أن ننسى المشاركة في الحملات الانتخابية من منطلق العلاقات المتينة أو القرابات التي تربط العينة بأحد المترشحين، كما أن تمويل المترشحين الميسورين يسير في نفس توجه جعل المناسبة فرصة لعمل مؤقت للباحثين والطلبة والعاطلين عن العمل.

وبشأن الانتماء لحزب سياسي بالجهة، فالملاحظ هو الانخفاض الكبير لنسبة الغير منتمين والتي بلغت أزيد من 80 في المئة، مما يثبت النفور الكبير لحاملي شهادات التعليم العالي من الأحزاب السياسية، الأمر الذي يمكن تفسيره بالأفكار السائدة عن الانتماء السياسي بالمنطقة منذ سنوات القمع والرصاص والتي لم تتخلص منها بعد الثقافة المحلية رغم المجهودات التي تقدم في سبيل إنعاش المنطقة ورغم الانفتاح والظروف الإيجابية للعمل السياسي ببلدنا، ومن أسباب ذلك غياب الديمقراطية وسيادة ثقافة الزعامة التاريخية وضعف التكوين والتأطير والتراجع عن دور الأحزاب في التنشئة السياسية.

وحول المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة، فلئن كانت عينة البحث أفرزت نسبة تتجاوز النصف من المشاركين في الانتخابات الأخيرة بالتصويت، فان هذه النسبة تتقلص إلى الثلث فيما يخص الترشح، وهنا يطرح التساؤل حول إقبال حاملي شهادات التعليم العالي على لعب الدور التمثيلي والفعلي داخل الحياة السياسية بمختلف الجماعات الترابية بجهة درعة تافيلالت، وذلك من منطلق قدرة هؤلاء على البناء الفكري والتعلم والتأقلم والبحث والتأثير الايجابي على الوضع القائم.

خاتمة:

إن دراسة واقع المشاركة السياسية على عينة من حاملي شهادات التعليم العالي بجهة درعة تافيلالت شكل استفزازا علميا حاولنا من خلاله كشف واقع وتأثر المشاركة السياسية بخصوصيات فئة اجتماعية مهمة، يراد لها المساهمة في بناء المجتمع خصوصا في بيئة تحتاج لتكاثف الجهود من أجل إخراجها من الهامش.

[1] – لعجال أعجال محمد لمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، *مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، *لعدد الثاني عشر*، 2007 ص 246.

وقد أفرزت دراسة هذا الموضوع العديد من الخلاصات المرتبطة بنسق سياسي له خصوصياته من جهة، وكذلك بوضع اجتماعي واقتصادي بالكاد يعمل على توفير الظروف الملائمة لعموم المواطنين والمواطنات بالجهة، بما يضمن الكرامة الإنسانية التي تشكل عاملا مؤثرا في المشاركة السياسية، الأمر الذي جعل الفئة المستهدفة في الدراسة تفضل قنوات الاحتجاج والإضرابات بدل ثقافة المشاركة والمساهمة في تغيير الشأن العام المحلي، مما يطرح السؤال حول دور الهيئات الحزبية في القيام بالأدوار المنوطة بها في تأطير الكفاءات خاصة وأن غالبيتهم من الطبقات الاجتماعية المتوسطة.

وعموما، تبقى المشاركة السياسية لحاملي شهادات التعليم العالي بجهة درعة تافيلالت لا تعكس انخراطا متميزا بحكم المستوى العلمي، وذلك بسبب تأثرها بالسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يستوجب تبني تنشئة سياسية تساهم فيها الدولة والمجتمع، وكذا الهيئات الوسطية من أحزاب سياسية ونقابات وهيئات المجتمع المدني، في أفق مساهمة فعالة تنهض بالجهة وتساهم في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

لائحة المراجع

الكتب:

- أحمد حضراني، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية، الطبعة الرابعة 2019.
- نوال بهدين، المختصر في مناهج العلوم القانونية والاجتماعية، دار السلام، طبعة 2019- 2020.
- الدكتور ماجد محيي آل غزاي، المشاركة السياسية الاليات والعوامل المؤثرة، دراسة نظرية، دار الرياحين للنشر والتوزيع، طبعة 2019.
- الدكتور دريس نبيل، المشاركة السياسية بين النظرية والتطبيق، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2017.
- علم الاجتماع السياسي، ترجمة مُحَّد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1998.
- عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

المقالات:

- لعجال أعجال مُحَّد لمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني عشر، 2009.

الأطاريح والرسائل:

- سلامة بوشامة، المشاركة السياسية بالأقاليم الجنوبية دراسة في العوامل المؤثرة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، السنة الجامعية 2020- 2021، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية.
- عبد الله الأحرش، سؤال المشاركة السياسية بالمغرب بين الوثيقة الدستورية والعملية الانتخابية، الاستحقاقات التشريعية 2007 و2011 و2016 نموذجا، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، السنة الجامعية 2020-2021، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية.
- رضوان قطبي، التواصل السياسي للأحزاب المغربية عبر الانترنيت ومدى تأثيره على المشاركة السياسية للشباب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون والاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية السويسي، جامعة مُحَّد الخامس، السنة الجامعية 2019-2020.
- رضوان الشباكي، السلطة التشريعية في المغرب، التكوين والاختصاص، دراسة مقارنة، اطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة مُحَّد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، الرباط 2005-2006.
- مولاي حميد ادريسي، المشاركة السياسية في لدان المغرب العربي رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة مُحَّد الخامس، أكدال، الرباط، السنة الجامعية 1995-1996.

التقارير

-HCP Haut-Commissariat au Plan, direction régionale Draa Tafilalt. Monographie Régionale 2021